الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
(الشؤون المحلية إ ع م ح م م)

منشور عدد 02. بتاريخ 08 أوت 2025

من وزيـــر الداخلـية

إلـى

السيدة والسادة الولاة

والكتّاب العامين المكلفين بتسيير شؤون البلديات

الموضـوع: حول إعداد مشروع ميزانيات البلديات لسنة 2026 والمصادقة عليها.

المرجـــع: ـ القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/05/29 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

ـ المرسوم عدد 9 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/03/08 المتعلق بحل المجالس البلدية.

ـ الامر عدد 52 لسنة 2020 المؤرخ في 2020/01/23 المتعلق بالمصادقة على نموذج تبويب ميزانية البلديات.

ـ المنشور عدد 11 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 حول تنمية الموارد الذاتية للبلديات وتنشيط عمليات الاستخلاص لسنة 2023.

ـ منشورنا عدد 7 المؤرخ في 2024/07/22 حول مرافقة البلديات في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2025 والمصادقة عليها.

ـ مكتوبنا عدد 17/1099 المؤرخ في 2023/03/08.

ـ تعليمات عمل عدد 11 بتاريخ 2025/01/10 صادرة عن وزارة المالية.

يهدف هذا **المنشـــور** الى التذكير **بالجوانب القانونية والفنية والإجرائية** ذات العلاقة **بإعداد مشروع ميزانيات البلديات لسنة 2026** استنادا **للقوانين وللتراتيب** الجاري بها العمل

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

في هذا المجال وتوضيح **التوجهات العامة** و**الخصوصية** التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند ضبط **تقديرات الموارد** و**النفقات**.

I/- التوجهات العامة :

يتم **الانطلاق** في **إعداد مشروع ميزانية 2026** بداية من شهر **أوت** من السنة الحالية وذلك باعتماد التمشي التالي:

أ/- المرحلة التحضيرية :

- تجميع كل **الوثائق** و**المعطيات** ذات العلاقة بالميزانية.
- إعداد **التحليل المالي** بصنفيه **العمودي** و**الأفقي** واستخراج جميع **المؤشرات** ذات العلاقة **بالتوازنات الهيكلية للميزانية** وذلك على مستوى **الموارد** و**النفقات**.
- استخراج **معدل التطور للسنوات الثلاثة الماضية (2024/2023/2022)** وذلك دون احتساب الموارد والنفقات **ذات الصبغة الإستثنائية** أو **الظرفية** التي كان لها **انعكاس** على ميزانيات السنوات المذكورة.
- استخراج **منحى تحقيق الميزانية** للسنة الحالية **مقارنة بالتقديرات** من خلال استخراج **المؤشرات** ذات العلاقة **بنسق تقدم التنفيذ** خلال السداسية الأولى من سنة الحالية.
- ضبط **قائمة الديون** المتخلدة بذمة البلدية **بعنوان سنة 2025 وما قبلها.**

ب/- المرحلة الفنية :

- توخي **الشفافية** و**المصداقية** في ضبط **تقديرات الميزانية** دخلا وصرفا بما يضمن عدم التقليل منها أو التضخيم فيها وذلك من خلال اعتماد **تقديرات موضوعية** مبنية على **أسس واقعية.**

- ضـــبط **هوامش التصـــرف المتاحة** بناء على **نتائج التحليل المالي بأثر رجعي وباعتماد تقنية التحليل المالي الاستشرافي من خلال استخراج** الموارد المتوقع تحقيقها خلال سنة التنفيذ و**الفواضل المنتظر نقلها** من السنة السابقة.
- الحفاظ على **سلامة التوازنات المالية العامة للبلدية** من خلال السعي إلى **الترفيع** في نسق ونسبة تنفيذ تقديرات الميزانية **إيرادا وصرفا وترشيد مصاريف التسيير** قدر الإمكان **ودعم مؤشر الإستقلالية المالية** ومواصلة **تطهيـــر المـــديونية، والترفيع** في **حجم الإدخار الإداري** بعنوان **التمويل الذاتي** لإنجاز **المشـــاريع المبرمجة.**
- المتابعة **الدورية** لنســـق **تنفيذ المشـــاريع المبرمجة** بميزانية البلدية و**اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الإشكاليات** التي قد تطرأ في إبانها.

II/- التوجهات الخصوصية :

1/- على مستوى الموارد:

- **التعبئة القصـوى للموارد المتاحة** طبقا للصـيغ والإجراءات الواردة **بمنشـورنا عدد 3 المؤرخ في 2024/03/18 حول توضـــيح أهم الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمســـاهمة لفائدة الصـــندوق الوطني لتحســـين الســـكن والمعلوم على الأراضـــي غير المبنية وبمنشـــورنا عدد 11 المؤرخ في 15 ديســمبر 2022** والمتعلق **بتنمية الموارد الذاتية للبلديات وتنشيط عمليات الاستخلاص وذلك** بالتعاون مع **القابض محاسب البلدية.**
- تحيين **جداول التحصـيل للمعلومين على العقارات المبنية وعلى الأراضـي غير المبنية وتصحيح الأخطاء المادية** المسجلة بالجداول المذكورة بصورة دورية.
- إفراد **المعاليم الواجبة داخل الأســواق والمســالخ** بمتابعة دورية والعمل على حســن تطبيق مقتضيات **كراسات الشروط وعقود اللزمات** المبرمة في الغرض.
- تحيين **عقود الأملاك البلدية المسـوغة** واسـتخلاص المبالغ غير المسـددة وفقا للتشـريع النافذ.

- تكثيف **الحملات الميدانية** الرامية لاستخلاص مختلف المعاليم المتأتية من **الإشغال الوقتي للطريق العام** بما في ذلك **الاشهار** مع التأكيد على وجوب **تحيين جداول المراقبة** الخاصة **بهذا الصنف من المعاليم**.
- استكمال إجراءات إبرام وتعميم **اتفاقيات رفع الفضلات** على **جميع المحلات التجارية والصناعية والمهنية** الناشطة بالمنطقة البلدية طبقا لأحكام **الفصل 91** من مجلة الجباية المحلية.
- تفعيل التراتيب الجاري بها العمل في مجال **الأشغال تحت الطريق العام** التي ينجز ها المستلزمون العموميون لمد وتركيز الشبكات العمومية المختلفة والحرص على **إسناد التراخيص اللازمة بصفة مسبقة** واستخلاص المعاليم المستوجبة طبقا لأحكام مجلة الجباية المحلية ونصوصها التطبيقية، **والعمل على أن يتم إرجاع الطريق من قبل المستلزمين العموميين إلى الحالة التي كانت عليها قبل إنجاز الأشغال**، وذلك حفاظا على **سلامة الطرقات وضمانا لسلامة مستعمليها.**
- استكمال تركيز **منظومة التصرف في موارد الميزانية** "GRB" بالبلديات والقباضات المالية المكلفة بمسك حسابية البلدية وذلك بالنسبة للبلديات التي لم يشملها بعد تركيز هذه المنظومة.

2/- على مستوى النفقات:

- إعطاء **الأولوية** في **توظيف هوامش التصرف المتاحة** لتأدية **النفقات ذات الصبغة الوجوبية** وخصوصا منها **التأجير** و**خلاص الديون المستوجبة** و**أقساط الديون المجدولة** و**تأمين السير الأمثل للمرفق العام البلدي.**
- التحكم في **كتلة الأجور**.
- إدراج **الإعتمادات اللازمة والضرورية** لـ:

- تأمين الصيانة الكاملة والمستمرة لمعدات النظافة والطرقات.

- تأمين مرفق النظافة والعناية بالبيئة وإنجاز حملات النظافة ورصد الاعتمادات اللازمة بإجراء صفقات أو استشارات إسداء الخدمات بمختلف أنواعها (جمع ونقل الفضلات، الكنس، تقليم الأشجار، تنظيف الشواطئ، تنظيف المقابر،...).

- تعهد الطرقات وصيانتها وإصلاحها.
- العناية بالتجهيزات العمومية وصيانتها.
- تمويل إنجاز المشاريع المتواصلة.

- **بالنسبة للديون تعطى الأولوية** لخلاص:

- مستحقات **الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه وذلك بترسيم كامل الإعتمادات المستوجبة لسنة 2026** بعنوان الإستهلاك السنوي **وأقساط الديون المجدولة**، مع العمل خلال **سنة 2025** على إستهلاك **كامل الإعتمادات المبرمجة** بالميزانية بعنوان إستهلاك السنة والديون، علما وانه **يتعين** على البلديات **جرد لكامل عدّادات الكهرباء والماء ورفع الاستهلاك بشكل دوري والتثبت من مدى تطابق معطيات الاستهلاك المتوفرة لديها مع معطيات الاستهلاك الواردة بفواتير الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.**
- مستحقات **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان المساهمات المحمولة على المشغّل.**

- الإنخراط في **مخطط التدقيق الطاقي وفي البرامج الوطنية المتاحة في هذا المجال** بهدف **ترشيد استهلاك الطاقة ومزيد التحكم في الأعباء المالية** المحمولة على البلديات بهذا العنوان، خاصة بالنسبة **لاستهلاك الوقود** المخصص لوسائل النقل والمعدات البلدية **ولاستهلاك التيار الكهربائي** في مجال **التنوير العمومي.**
- **التقيّد** باستعمال **المساعدات المالية الاستثنائية ومنح التوازن** فيما **خصّصت له من أغراض** وفقا **لسند التحويل باعتبارها اعتمادات موظفة لنفقات محدّدة.**
- الإسراع باستكمال إعداد الدراسات الخاصة بتأهيل المسالخ **بالنسبة للبلديات المشمولة بالبرنامج الخصوصي**، وكذلك الشأن بالنسبة **للبلديات المعنية بالبرنامج الخصوصي لتهيئة المستودعات البلدية.**
- متابعة تنفيذ **المشاريع المبرمجة ورصد الاعتمادات** اللازمة لإنجازها والمتأتية سواء من **الادخار** أو **الاقتراض** علما وأنه لا يمكن إستعمال المدخرات المتأتية من العنوان الأول **لتمويل المشاريع إلا بعد رصد الاعتمادات الكافية لتغطية النفقات الوجوبية.**

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

علما وأنه يتعين أن **تتلاءم المشـــاريع الجديدة المزمع برمجتها** خلال إعداد ميزانية البلدية لسنة 2026 مع **السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخياراتها الكبرى وتنفيذ أولوياتها إنطلاقا من التوجهات المدرجة بمخطط التنمية 2026-2030** بما يمكن من **تحقيق التوازن بين التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية** وذلك من خلال:

- الاســتئناس بنتائج ومخرجات **أعمال المجالس المحلية** الموجودة بمرجع النظر الترابي واســـتخراج **مقترحات المشـــاريع** التي تدخل في مجال **إختصـــاص البلدية** وإدراجها **بميزانية التنمية لسنة 2026** وذلك في **حدود التمويلات المتوفرة**.
- تطوير وتعهد وصيانة **البنية التحتية** خصوصا في **الأحياء الشعبية** و**المناطق المهمشة** بما يمكن من **دعم الفئات الهشـــة** و**تحســـين ظروف عيشـــهم** في إطار **مقاربة عادلة ومنصفة ورؤية متكاملة تضمن التوازن بين مختلف المناطق البلدية**.
- تحديث **الخدمات البلدية** و**تقريبها** من المواطنين.
- الاستثمار في مجال **الطاقات المتجددة**.
- تعزيز **القطاعات الإنتاجية المحلية** من خلال **إحداث** فضـــاءات تجارية أو حرفية جديدة أو إعادة **تنظيم** الفضـاءات الموجودة و**تهيئتها** و**توسـيع مجالات اختصاصـها** بما يمكن من **إحداث موارد رزق** ويقضـي على **ظاهرة الانتصـاب الفوضـوي** و**يسـاهم في إدماج الاقتصاد غير المهيكل**.
- تعزيز **البنية التحتية** و**تحفيز الاستثمار** في قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والنقل والاتصال.

III/- <u>على مستوى الإجراءات القانونية :</u>

يعرض مشروع الميزانية بعد إعداده على **اللجنة الإدارية** برئاسة الكاتب العام للبلدية أو من يقوم مقامه ويحضر الجلسة **وجوبا** كل من:

- القابض محاسب البلدية.
- الإطار المكلف بالمصلحة المالية.

- الإطار المكلف بمصلحة الجباية.
- الإطار المكلف بمصلحة الموارد البشرية.
- الإطار المكلف بالمصلحة الفنية.
- الإطار المكلف بمصلحة النظافة والعناية بالبيئة.

يتم في إطار اللجنة دراسة مشروع الميزانية و**إدخال التعديلات اللازمة عليها عند الاقتضاء** ثم **الاقتراع عليها** باعتماد التمشي التالي:

- ❑ يتم **الاقتراع** على **تقديرات الموارد** بالنسبة الى **كل عنوان** من الميزانية حسب **الأجزاء** و**الأصناف**.
- ❑ يتم **الاقتراع** على **تقديرات النفقات** بالنسبة الي **كل عنوان** من الميزانية حسب **الأقسام** و**الفصول**.

يتم طبقا لأحكام **منشورنا عدد 02 المؤرخ في 2023/03/29** المتعلق بمواصلة تنفيذ ميزانيات البلديات للسنة الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية وإعداد مشروع ميزانية السنة المقبلة والمصادقة عليها وتأمين السير العادي للمرفق البلدي **تأطير مشروع الميزانية** لسنة 2026 **بمحضر جلسة عمل إداري** يقوم **مقام مداولة المجلس البلدي** يتم إمضاؤه من قبل **أعضاء اللجنة وتضمن وجوبا بمحضر الجلسة** المذكور **الاحترازات المقدمة من قبل القابض محاسب البلدية إن وجدت والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار عند الاقتراع على المشروع النهائي للميزانية**.

يحال **مشروع الميزانية** مرفوقا **بالوثائق التفسيرية** و**المؤيدات** و**محضر جلسة العمل الإداري** الى الوالي في **أجل أقصاه 15 أكتوبر 2025 لدراسته.**

يمكن للوالي في إطار **الصلاحيات** المسندة له بمقتضى **الفصل الثاني** من المرسوم عدد 9 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/03/08 المتعلق بحل المجالس البلدية **طلب تفسيرات إضافية وإدخال تعديلات على مشروع الميزانية المعروض عليه** وله أن **يأذن بعقد جلسة على مستوى الولاية لمناقشة مشروع الميزانية.**

تتولى البلدية في أجل أقصاه 15 ديسمبر 2025 **توجيه المشروع النهائي للميزانية في 5 نظائر على الأقل للوالي للموافقة عليه** طبقا للإجراءات الواردة **بمكتوبنا عدد 17/1099 المؤرخ في 2023/03/08 المتعلق بمتابعة تنفيذ مقتضيات المرسوم عدد 9 لسنة 2023**

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية

المؤرخ في 2023/03/08 المتعلق بحل المجالس البلدية ويوجه نظير من الميزانية بعد الموافقة عليه للمصالح المختصة في الوزارة وذلك قبل موفى شهر جانفي 2026.

واعتبارا لأهمية الموضـــوع، فالمرغوب دعوة البلديات الراجعة لكم بالنظر للعمل بمقتضيات هذا المنشور، وتوجيه نظير منه الى السادة القباض محتسبي البلديات لغرض التنسيق والمتابعة.

والســـــــــلام

8 أوت 2025

وزير الداخلية

خالد النوري